الأمم المتحدة

A/HRC/16/22

الجمعية العامة

Distr.: General
3 February 2011
Arabic
Original: English and Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا* **

موجز

يحلل هذا التقرير أهم التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في كولومبيا خلال عام ٢٠١٠. وقد أدت العملية الانتخابية التي جرت في عام ٢٠١٠ إلى انتخاب مجلس نواب جديد وانتخاب الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون الذي تولى مقاليد السلطة في شهر آب/أغسطس.

ويسلم التقرير بأن إدارة الرئيس سانتوس أعربت خلال الأشهر الأولى بعد توليه رئاسة البلد عن التزامها بحقوق الإنسان، ويرحب التقرير بالتراجع الكبير في ممارسة ما بات يُعرف بـ "التزييف الإيجابي" التي تمثلت في عمليات قتل خارج إطار القانون. ومن الخطوات الإيجابية الأخرى الإعلان عن سياسة طموحة تتعلق بإعادة الأراضي واتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه منظمات حقوق الإنسان.

ولا يزال النزاع المسلح الداخلي يؤثر في التمتع التام بحقوق الإنسان، حيث استمرت انتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع، وبخاصة جماعات حرب العصابات. وتفاقم هذا الوضع بسبب العنف الذي تمارسه جماعات مسلحة خارجة عن القانون ظهرت بعد تسريح المنظمات شبه العسكرية، وبسبب

* تأخر تقديم هذا التقرير.

** يُعمم هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. ويستنسخ المرفق بالصيغة التي ورد بها، وهو متاح باللغتين الإسبانية والإنكليزية.

الرجاء إعادة الاستعمال

النزاعات التي تنشب بين جهات مسلحة خارجة عن القانون من أجل السيطرة على تجارة المخدرات.

كما يحلل التقرير عدة حالات محددة مثيرة للقلق ويلخص الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتب المفوضية السامية في كولومبيا. ويتضمن التقرير إحدى عشرة توصية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً-	المقدمة	١-٥	٤
ثانياً-	السياق	٦-٩	٤
ثالثاً-	حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	١٠-٩٩	٥
	ألف - المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابات والصحفيون	١٠-١٧	٥
	باء - إدارة الاستخبارات	١٨-٢٤	٧
	جيم - الإعدامات خارج نطاق القضاء	٢٥-٣١	٨
	دال - الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون التي ظهرت عقب تسريح المنظمات شبه العسكرية	٣٢-٣٧	١٠
	هاء - العدالة الانتقالية	٣٨-٤٤	١١
	واو - صلات السياسيين بمنظمات شبه عسكرية - "*بارابوليتيكا*"	٤٥-٤٧	١٣
	زاي - السلطة القضائية	٤٨-٥٠	١٤
	حاء - الاختفاء القسري	٥١-٥٥	١٥
	طاء - العنف الجنسي	٥٦-٦٤	١٦
	ياء - التمييز	٦٥-٦٨	١٧
	كاف - السكان الأصليون والكولومبيون من أصول أفريقية	٦٩-٧٦	١٨
	لام - القانون الإنساني الدولي	٧٧-٩٠	١٩
	ميم - التعذيب	٩١-٩٣	٢٢
	نون - التشريد القسري	٩٤-٩٦	٢٣
	سين - الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٩٧-٩٩	٢٤
رابعاً-	ملخص لأنشطة مكتب المفوضة السامية في كولومبيا	١٠٠-١٠٥	٢٥
خامساً-	التوصيات	١٠٧-١٠٩	٢٦

Annex

Page

Illustrative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law 27

أولاً – المقدمة

١- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان وحكومة كولومبيا بتجديد اتفاق عام ١٩٩٦، الذي تم بموجبه إنشاء مكتب المفوضية في كولومبيا، لمدة ثلاث سنوات، مع تأكيد جميع جوانب الولاية الأساسية للمكتب. واتُفق أيضا على مساعدة الحكومة في إنشاء مركز وطني لحقوق الإنسان يضطلع بدعم حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي.

٢- وتود المفوضة السامية الإعراب عن تقديرها للسلطات الكولومبية ومنظمات المجتمع المدني على الترحيب بمكتب المفوضية والتعاون معه، كما تعرب عن تقديرها للبلدان والمنظمات التي قدمت الدعم إلى المكتب خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية.

٣- ويواصل مكتب المفوضية السامية في كولومبيا رصد حالة حقوق الإنسان بغية إسداء المشورة القانونية وتقديم التعاون التقني والعمل على تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق النزاع المسلح الداخلي.

٤- وبدعوة من الحكومة، زار كولومبيا كل من الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات وممثل عن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقامت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان باستعراض حالة حقوق الإنسان في كولومبيا وقدمت توصيات هامة.

٥- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتُخبت كولومبيا كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وينبغي أن يُترجم ذلك، مع الانفتاح للمراقبة الدولية والإرادة السياسية للحكومة الجديدة، إلى أفعال ترمي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

ثانياً – السياق

٦- لقد هيمنت العملية الانتخابية على النصف الأول من عام ٢٠١٠. ففي ٢٦ شباط/فبراير، رفضت المحكمة الدستورية إعادة انتخاب الرئيس ألفارو يوريبي. ونُظمت انتخابات مجلس النواب في ١٤ آذار/مارس في جو يسوده الهدوء بشكل عام، بالرغم من بعض التقارير عن وجود مخالفات. وأدت الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٠ حزيران/يونيه إلى انتخاب خوان سانتوس كالديرون وتم تنصيبه رئيساً للبلد في ٧ آب/أغسطس.

٧- وأعرب الرئيس سانتوس عن التزامه بحقوق الإنسان، وأشار إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأعلن عن اعتماد سياسة طموحة في مجال إعادة الأراضي. كما وعد بالشروع في حوار اجتماعي والعمل على تحقيق التوافق السياسي كمبدأين تستند إليهما فترة

رئاسته. ومن التدابير الإيجابية الأولى التي اتخذها الإدارة الجديدة، إحياء ذكرى ضحايا الاختفاء القسري[1]، ووضع قانون جنائي عسكري جديد يضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان في إطار السلطة القضائية العسكرية؛ ووضع مشروع قانون للضحايا ينص على إعادة الأراضي المسروقة؛ وتحسين العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني والسلطة القضائية، فضلاً عن تحسين العلاقات مع إكوادور وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٨- والتطورات الأخرى التي تؤثر في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق النزاعات المسلحة تشمل التفكير في إمكانية تقديم مبادرات سلام لكل من حكومة الرئيس سانتوس[2] وجماعات حرب العصابات[3]؛ ومقتل عدد من أهم القادة العسكريين للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا (FARC-EP) أثناء المعارك؛ وإنقاذ وتحرير الأشخاص المخطوفين؛ وزيادة الأعمال العدائية خلال النصف الثاني من العام.

٩- وخلال الربع الأخير من العام، تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات واسعة النطاق في حالة طوارئ تأثر بها أكثر من ٢,٢مليون مواطن كولومبي.

ثالثاً - حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

ألف - المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابات والصحفيون

١٠- يعرب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا عن قلقه إزاء استمرار عمليات القتل والتهديدات والهجمات وسرقة المعلومات والمراقبة غير القانونية وعمليات التخويف، التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان وتنظيماتهم في مختلف أنحاء البلد. ومن ضحايا هذه الأفعال المدافعون عن المجتمعات المحلية والزعماء المحليون، وجماعات العمل المجتمعي، والكولومبيون من أصول أفريقية والسكان الأصليون، وأمناء المظالم في البلديات، وأعضاء النقابات، وموظفو نظام الإنذار المبكر التابع لديوان المظالم الوطني، والصحفيون. وتنسب هذه الأفعال إلى عملاء الدولة، وأعضاء الجماعات الذين تم تسريحهم، وأعضاء القوات الثورية المسلحة، وجيش التحرير الوطني.

---

(١) القانون رقم ١٤٠٨ المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٢) كشرط للنظر في إمكانية الشروع في عملية سلام، طلبت الحكومة من جماعات حرب العصابات تحرير جميع المختطفين وتسريح الأطفال المجندين في صفوفها والكف عن استخدام الألغام المضادة للأفراد.

(٣) إعلانات صدرت عن القوات الثورية المسلحة الكولومبية في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، وعن جيش التحرير الوطني في تشرين الأول/أكتوبر.

١١- وتتمثل الأعمال المثيرة للقلق بشكل خاص في عمليات القتل، والتهديدات والمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق المشردين، ولا سيما النساء اللاتي يتزعمن الجماعات النسوية، والمطالبون بإعادة الأراضي، وبخاصة في مناطق كاوكا وسوكري وأورابا. ويُفسِّر هذا الوضع مقتل كل من روخيليو مارتينيز، وألكساندر كينتيرو، وأوسكار ماوسا الذين وجهت إليهم تهديدات واتُخذت تدابير لحمايتهم أثناء تعاملهم مع قضايا تتعلق بإعادة أراضي.

١٢- ولا يزال اغتيال النقابيين يشكل مصدراً للقلق. ففي عام ٢٠١٠، تم قتل ٢٦ شخصاً مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي شهد مقتل ٢٥ شخصاً. وزادت حالات قتل المعلمين غير المنتسبين للنقابات من ٤ حالات إلى ١١ حالة[٤]. ويشمل برنامج الحماية التابع لوزارة الداخلية والعدل ١ ٤٣٣ من أعضاء الحركة النقابية. كما شهد عام ٢٠١٠ مقتل صحفي واحد وتسجيل تهديدات وجّهت إلى ٤٥ صحفياً[٥].

١٣- والتحقيقات الجنائية التي شرع فيها المدعي العام في حالات كان ضحاياها من المدافعين عن حقوق الإنسان لم تحقق سوى نتائج محدودة. وعلاوة على ذلك، فإن التحقيقات التأديبية التي أجراها مكتب المدعي العام لم تؤد إلى نتائج ملموسة، بالرغم من التزام المكتب بتحقيق تقدم في هذا المجال. وثمة حاجة إلى جهود جادة وعاجلة لتسليط الضوء على هذه الحالات وتحديد المسؤولين عنها.

١٤- ومن دواعي القلق التي لا تزال ماثلة تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للملاحقة القضائية واحتجازهم تعسفاً استناداً إلى معلومات يقدمها في الأساس مخبرون أو أشخاص تم تسريحهم من جماعات مسلحة أو استناداً إلى تقارير الاستخبارات. وفي أراوكا، أُطلق سراح مدافعون عن حقوق الإنسان بعد احتجازهم لفترات وصلت إلى سنتين بسبب عدم توفر الأدلة أو بعد تبرئتهم من التهم الموجه إليهم. واستمر تعرضهم للوصم والتهديدات بعد إطلاق سراحهم.

١٥- ويعرب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا عن تقديره لبرنامج الحماية الذي اعتمدته وزارة الداخلية والعدل. ومع ذلك، يستمر الشعور بالقلق إزاء التأخير في تقدير المخاطر، وبطء تنفيذ تدابير الحماية، وعدم وجود نهج تفضيلي، ونقل برامج الحماية إلى شركات تابعة للقطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاحات التي اعتُمدت في أيار/مايو أعاقت تنفيذ تدابير الحماية. وعموماً، ينبغي إصلاح برامج الحماية للسماح بالمزيد

(٤) البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان. أبلغت نقابة العمال الموحدة عن مقتل ٣٨ شخصاً، منهم معلمون غير منتسبين للنقابة.

(٥) معلومات قدمتها مؤسسة حرية الصحافة.

من المرونة والفعالية وإشراك الموظفين العموميين، كموظفي نظام الإنذار المبكر والأشخاص المشاركين في عملية إعادة الأراضي.

١٦- وكانت الحكومة السابقة قد أبرمت اتفاقات، في إطار اجتماعات المائدة المستديرة، بشأن الضمانات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان لكنها لم تُنفّذ حتى الآن بصورة كافية. وكجزء من الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاحترام حقوق الإنسان، ينبغي أن تقوم وزارة التعليم بخطوات كبيرة لتنفيذ الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وترحب المفوضة السامية بإدراج هذه الخطة في البرنامج الوطني الجديد للتنمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتشجّع جميع الأطراف على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على خطة عمل وطنية جديدة.

١٧- ولاحظ مكتب المفوضية السامية في كولومبيا حدوث تغييرات إيجابية، منذ شهر آب/أغسطس، في سلوك وخطاب السلطات الحكومية تجاه منظمات حقوق الإنسان، وهو ما أطلقت عليه الحكومة "خطاب السلم". ومن الإشارات الواضحة لهذه البيئة الجديدة التوقيع ، تحت رعاية نائب الرئيس، على إعلان مشترك بين الحكومة والمدعي العام وديوان المظالم الوطني وكيانات أخرى تابعة للدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بعنوان: نحو سياسة شاملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي[٦].

باء - إدارة الاستخبارات

١٨- في عام ٢٠١٠، قُدم أحد المديرين السابقين لإدارة الأمن الوطني للمحاكمة بتهم منها القتل وتوجيه التهديدات. واستمرت التحقيقات مع مديرين سابقين آخرين بشأن عمليات متابعة الأشخاص بطريقة غير قانونية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. والإفادات المقدمة من كبار الموظفين في إدارة الأمن الوطني تفضح كبار المسؤولين السابقين في مكتب الرئيس بوصفهم المستفيدين من المعلومات المتحصل عليها بطرق غير قانونية.

١٩- وتلقى مكتب المفوضية السامية في كولومبيا معلومات تؤكد وجود نمط يتعلق بمراقبة الهواتف ومراقبة ومضايقة الأفراد بصورة منهجية من جانب موظفي إدارة الأمن الوطني، وذلك تنفيذاً لأوامر الرؤساء المباشرين الذين تُرسل إليهم المعلومات التي يتم الحصول إليها. وتبين هذه التحقيقات على ما يبدو أن الفريق الخاص للاستخبارات الاستراتيجية المسمى (*G3*) وفريق الرصد الوطني والدولي كانا بالتأكيد جزءاً من هياكل إدارة الأمن الوطني، ويُدعى أن أعضاءهما وراء ارتكاب هذه الأفعال. وعلاوة على ذلك، يُزعم أن الأنشطة غير المشروعة تم تمويلها من موارد إدارة الأمن الوطني التي يتطلب استخدامها موافقة مديري الإدارة.

---

(٦) انظر www.vicepresidencia.gov.co/Noticias/2010/Documents/101122_DecConferenciaNalDDHH.pdf.

٢٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المدعي العام عقوبات ضد مسؤولين سابقين في إدارة الأمن الوطني وموظف في وحدة المعلومات والتحليل المالي وموظف آخر في مكتب الرئيس، بسبب مخالفات تتعلق بمراقبة الهواتف والمراقبة غير القانونية للأفراد.

٢١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حصلت مديرة سابقة في إدارة الأمن الوطني على حق اللجوء السياسي في بنما، نظراً لاحتجاجها بعدم توفر الضمانات القضائية والأمنية. وترى المفوضة السامية أن ذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى إعاقة التحقيقات أو المساهمة في الإفلات من العقاب على الجرائم المزعومة.

٢٢- واستمرت الإصلاحات في إدارة الاستخبارات خلال عام ٢٠١٠ مع تحقيق نتائج محدودة. واتخذت الشرطة الوطنية خطوات لتنفيذ نظام لحماية البيانات بغرض منع تجميع وحفظ المعلومات التي قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان. وشرعت القوات المسلحة في وضع إجراءات مماثلة. ولم يحرز مكتب المدعي العام أو إدارة الاستخبارات تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمراجعة الملفات.

٢٣- ويؤدي الإفلات من العقاب وعدم توفر المراقبة الديمقراطية إلى استمرار الممارسات غير القانونية والسرية من جانب دوائر الاستخبارات. ولا يزال مكتب المفوضية السامية في كولومبيا يتلقى معلومات بشأن اعتراض رسائل البريد الإلكتروني، والمراقبة غير القانونية للأفراد، والمضايقات وتوجيه التهديدات، وسرقة المعلومات، وتعديل صفحات الويب واقتحام مكاتب ومنازل العاملين في مختلف منظمات المجتمع المدني، ويقوم بهذه الممارسات أحياناً أفراد دوائر الاستخبارات العسكرية. ولم يُعاقب مرتكبو هذه الأفعال أو الأفعال التي تم التبليغ عنها في عام ٢٠٠٩.

٢٤- وينبغي وضع آليات فعالة يوفر لها التمويل الكافي وتُمنح صلاحيات قانونية لمراقبة ورصد دوائر الاستخبارات بصورة مستقلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قضت المحكمة الدستورية بأن ما يسمى "قانون الاستخبارات" لعام ٢٠٠٩ يتعارض مع الدستور بسبب الأخطاء التي صاحبت إجراءات الموافقة عليه[٧]. ولا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى منع الحكومة من تعجيل اعتماد مقترحات عام ٢٠٠٩ المتعلقة بإصلاح إدارة الاستخبارات.

جيم - الإعدامات خارج نطاق القضاء

٢٥- في عام ٢٠١٠، حدث انخفاض كبير في عدد حالات القتل أثناء الاحتجاز لدى الجيش ثم عرض الجثث على أنها لأشخاص قُتلوا في معارك، أي ما يُعرف بـ "التزييف الإيجابي". وترى المفوضة السامية أن من الضروري إحراز تقدم في الملاحقات القضائية المتعلقة

(٧) القرار جيم-٩١٣-٢٠١٠.

بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وإجراء تحليل متعمق لأسبابها بهدف ضمان عدم تكرارها.

٢٦- والأحكام القضائية التي صدرت حتى الآن[٨] تؤكد صحة هذه الاتهامات، خلافاً لما يدعيه بعض السياسيين والعسكريين. وتعكف وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب المدعي العام على التحقيق في ١ ٤٨٨ قضية تتعلق بـ ٢ ٥٤٧ ضحية. وهناك أكثر من ٤٠٠ قضية إضافية تقوم مكاتب الوحدة بالتحقيق فيها. كما يعكف القضاء العسكري على النظر في أكثر من ٤٤٨ قضية. وعلاوة على ذلك، هناك عدد غير معروف من القضايا المعروضة على القضاء العسكري التي ربما تكون قد حُفظت دون اتخاذ إجراءات قضائية مناسبة. واستناداً إلى البيانات المتاحة عن القضايا والضحايا، يقدر مكتب المفوضية السامية في كولومبيا عدد ضحايا القتل خارج نطاق القضاء بأكثر من ٣ ٠٠٠ شخص[٩]، وهي تنسب في المقام الأول إلى الجيش. ووقعت غالبية حالات القتل هذه بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨.

٢٧- إن "المبررات القضائية" للإعدامات خارج نطاق القضاء، التي طلبتها ودعمتها وزارة الدفاع مراراً، تُعد ضرورية ولكنها غير كافية. وكانت موافقة الرئاسة على القانون الجنائي العسكري الجديد في آب/أغسطس خطوة إيجابية، نظراً إلى أن المادة ٣ منه تؤكد أن انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هي أفعال غير متصلة بالإدارات وينبغي لهذا السبب ملاحقة مرتكبيها في إطار النظام القضائي العادي. ولا بد للقضاء العسكري القيام فوراً بإحالة جميع القضايا المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان إلى النظام القضائي العادي، وإعادة النظر في القضايا التي حفظها القضاء العسكري دون التحقيق فيها بشكل سليم.

٢٨- وفي هذا السياق، ثمة قلق بالغ بشأن الانخفاض الكبير في عدد القضايا المحالة خلال عام ٢٠١٠ من القضاء العسكري إلى النظام القضائي العادي المتعلقة بأشخاص "قُتلوا في معارك" وعلى جثثهم علامات تدل على تعرضهم لانتهاكات لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات الواردة تشير إلى أن نقل وفصل بعض القضاة العسكريين قد تكون له صلة بتعاونهم مع النظام القضائي العادي.

٢٩- ويحق لأفراد قوات الأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الحصول على محاكمة عادلة، كسائر الأشخاص الآخرين. ومع ذلك، ثمة شكوك بشأن ما إذا

---

(٨) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت أحكام بالبراءة في ٢٢ من ١٢٥ قضية نظرت فيها الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لمكتب المدعي العام.

(٩) تستند التقديرات إلى عدد القضايا التي يحقق فيها المدعي العام، بالإضافة إلى عدد القضايا قيد النظر والعدد غير المؤكد من القضايا المعروضة على القضاء العسكري، مع اعتبار أن غالبية القضايا بها أكثر من ضحية واحدة.

كان هذا الحق مكفولاً عندما يتولى ما يسمى "الدفاع العسكري" تمثيل الجنود المتهمين بالمشاركة في إعدامات خارج نطاق القضاء. وثمة إشارات تدل على أن الدفاع العسكري يحاول إعطاء الأولوية لبعض مصالح المؤسسة العسكرية على حساب حقوق المتهمين. فعلى سبيل المثال، يُمنع المتهمون من الاعتراف بالتورط في هذه الجرائم ولا يمكنهم بالتالي التفاوض لتخفيف العقوبة، ويُمنعوا من الإدلاء بإفادات بشأن تورط أفراد آخرين من الجيش.

٣٠- وفي ضوء ما سبق، هناك قلق بالغ إزاء استمرار إنكار ممارسة الإعدامات خارج نطاق القضاء على يد بعض أفراد قوات الأمن، وإزاء الاعتداء على من يتعاونون مع نظام العدالة من داخل المؤسسة العسكرية. وعليه، من الضروري أن تقوم السلطات المدنية والعسكرية، على أعلى المستويات، بتقديم دعم واضح لأفراد قوات الأمن الذين يتعاونون مع العمليات القضائية ووضع اتفاق لحمايتهم. ومن الضروري أيضاً إنزال عقوبات رادعة بحق من لا يحترمون سياسة وزارة الدفاع في مجال حقوق الإنسان، وكفالة عدم التراجع عن التدابير التي اعتُمدت[١٠].

٣١- وشهد عام ٢٠١٠ حدوث وفيات بسبب الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن أو نتيجة المواجهات مع جماعات إجرامية. وفي هذا الصدد، يعرب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا عن تقديره لاستعداد الشرطة الوطنية للتعامل مع مثل هذه الحالات بالصورة المناسبة.

دال - الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون التي ظهرت عقب تسريح المنظمات شبه العسكرية

٣٢- لاحظ مكتب المفوضية السامية في كولومبيا بقلق أن عام ٢٠١٠ شهد زيادة في أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات مسلحة خارجة عن القانون. وأذنت وزارة الدفاع لقواتها المسلحة بدعم الشرطة الوطنية لمواجهة ست من هذه الجماعات[١١]. وارتكب أعضاء هذه الجماعات عمليات قتل وتهديد وابتزاز وعنف جنسي وتسببوا في حدوث عمليات نزوح فردي وجماعي. ومما يثير القلق على وجه الخصوص الزيادة الكبيرة في المذابح التي ارتكبت (٤٠ في المائة) في إطار النزاعات العنيفة داخل هذه الجماعات وفيما بينها[١٢]. وسُجل في

---

(١٠) على سبيل المثال، انخفاض عدد المستشارين القانونيين العاملين.

(١١) Los Paisas, Los Urabeños, Popular Revolutionary Anti-terrorist Army of Colombia (ERPAC), Renacer, Los Rastrojos and Los Machos.

(١٢) بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، سجل البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان ٣٨ مذبحة خلفت ١٧٩ ضحية. وقد سجل في عام ٢٠٠٩ حدوث ٢٧ مذبحة خلفت ١٣٩ ضحية.

قرطبة وقوع عشر مذابح خلال ثمانية أشهر، حدثت خمس منها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

٣٣- وهذه الجماعات يدفعها في الأساس تحقيق مكاسب اقتصادية من أنشطة غير مشروعة. فهي تعمل على فرض "السيطرة على المجتمعات" وتعمل بأسلوب الجريمة المنظمة. ولا يبدو أن لهذه الجماعات إيديولوجية واضحة أو قوية أو دوافع سياسية، لكنها تستخدم أحياناً لغة وأدوات الجماعات شبه العسكرية وطريقة عملها.

٣٤- ومن ضحايا هذه الجماعات القادة المجتمعيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والموظفون العموميون الذين يتصدون لها، فضلاً عن أفراد الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصول أفريقية. ومن ضحاياها الأشخاص الذين يرفضون التعاون معها، ومن يبلغون السلطات عنها أو أصحاب الممتلكات أو من يطالبون باستعادة أراضي تستفيد منها هذه الجماعات. كما استهدفت الهجمات الأشخاص الذين يُعتقد أنهم يتعاونون مع جماعات منافسة أو ينتمون إليها أو يتعاونون مع قوات الأمن أو من تصادف وجودهم في منطقة نزاع.

٣٥- ومن المسائل المثيرة للقلق بشكل خاص انتشار استخدام هذه الجماعات للأطفال والمراهقين في جميع أنواع الأنشطة، بما في ذلك عمليات القتل، فضلاً عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

٣٦- وحدد مكتب المفوضية السامية في كولومبيا حالات في أنتيوكيا وقرطبة وميتا تمكنت فيها هذه الجماعات، بسبب الفساد أو التهديدات، من ممارسة أنشطتها بموافقة وتساهل وتواطؤ أفراد قوات الأمن أحياناً، بمن فيهم أفراد الشرطة الوطنية. وفي الوقت نفسه، قامت الشرطة ببعض العمليات الناجحة ضد أفراد هذه الجماعات.

٣٧- وتوصي المفوضة السامية باعتماد سياسات وتدابير لا تؤدي إلى زيادة أفراد قوات الأمن فحسب، بل وإلى محاربة الفساد في صفوف هذه القوات، وتعزيز السلطات القضائية، وتحسين حماية المواطنين، واعتماد سياسات اجتماعية وتعليمية تؤدي إلى استحداث وظائف للأشخاص المعرضين للتجنيد في الجماعات المسلحة.

هاء - العدالة الانتقالية

٣٨- وبالرغم من إحراز بعض التقدم خلال عام ٢٠١٠، فإن إعمال حقوق الضحايا لم يتحقق بصورة كافية بعد. وقدم فريق الذاكرة التاريخية التابع للجنة الوطنية للإنصاف والمصالحة أربعة تقارير جديدة ساهمت في تعزيز الحق في معرفة الحقيقة. ولم يحقق هذا التقدم المحرز على الصعيد الأكاديمي إلا القليل من التقدم بموجب القانون ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥: شارك أقل من ٥٤ في المائة من المتهمين، أي حوالي ٤,٥ في المائة من الأشخاص الذين تم

تسريحهم[١٣]، في عملية الحق في معرفة الحقيقة عن طريق تقديم الإفادات الطوعية. ومع أن الإفادات التي قدموها كشفت عن عدد كبير من عمليات القتل، فإنها لم تقدم صورة كاملة تبيّن تنوع وسياق الانتهاكات التي ارتكبتها المنظمات شبه العسكرية بصورة منهجية.

٣٩- وفي حزيران/يونيه، صدر أول حكم بموجب القانون ٩٧٥ قضى بفرض أقصى عقوبة بديلة (٨ سنوات) بحق اثنين من أفراد المنظمات شبه العسكرية بعد إدانتهم جزئياً على العديد من الجرائم. وللمرة الأولى أيضاً، نص هذا الحكم على تعويض الضحايا. وقدم الضحايا طلباً لاستئناف الحكم. وفي كانون الأول/ديسمبر، صدر حكم ثان قضى بسجن أحد أفراد المنظمات شبه العسكرية لمدة ثماني سنوات مع إدانته بصورة جزئية. وقدم الضحايا أيضاً طلباً لاستئناف الحكم. وشهدت الإجراءات القضائية العديد من المخالفات الخطيرة فيما يتعلق بدور الضحايا، وعدم وضوح تحديد التعويضات وإعطاء الضحايا آمالاً زائفة بسبب عدم التنسيق بين الكيانات المعنية في الدولة.

٤٠- وعليه، تكرر المفوضة السامية تأكيد توصيتها المتعلقة بالنظر في إجراء تعديل جذري للقانون ٩٧٥. وينبغي أن يشمل هذا التعديل جملة أمور منها تحديد مهلة زمنية لتقديم الإفادات الطوعية، وآليات فعالة لاستبعاد من لا يحق لهم الاستفادة من المزايا التي يوفرها القانون، وتوسيع مطلب تقديم الإفادات الطوعية ليشمل الأشخاص المسرحين غير المشمولين بالإجراءات. وقد يشمل التعديل أيضاً تعزيز العديد من الإجراءات بموجب هذا القانون؛ وإمكانية صدور إدانات جماعية؛ وضرورة التحقيق فقط في الجرائم الخطيرة والمحاكمة عليها وتوضيح أن تطبيق العقوبة المخففة يبدأ من تاريخ صدور الحكم. ويستحسن أيضاً تحديد المعايير الملائمة للتعويض، والإلزام بالتعويض منذ بداية تقديم الإفادات الطوعية، وتعزيز آليات الدولة لكي تضع يدها على الأصول الخاصة بالجناة، وإدماج نُهُج تفضيلية وكفالة التنسيق المناسب مع الآليات الانتقالية الأخرى.

٤١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قررت المحكمة الدستورية أن مبدأ الفرصة لا ينبغي تطبيقه على أفراد المنظمات شبه العسكرية الذين يشملهم القانون ٩٧٥ ولم يرتكبوا جريمة سوى الانتساب إلى منظمة إجرامية (شبه عسكرية). واعتمد مجلس النواب مشروع قانون يسمح بتعليق عقوبة سجن هؤلاء الأشخاص مقابل الإدلاء بالحقيقة.

٤٢- وفي أيلول/سبتمبر، قام الرئيس سانتوس شخصياً بتقديم قانون جديد لمجلس النواب يتعلق بالضحايا، استناداً إلى مشروع قانون وضع في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأُضيف مشروع القانون المذكور إلى مشروع قانون آخر يتعلق بإعادة الأراضي. ويرحب مكتب المفوضية

(١٣) ذكر مكتب المدعي العام أن الأشخاص المسرحين الذين تمت معالجة قضاياهم بموجب القانون ٩٧٥ بلغ، حتى تشرين الثاني/نوفمبر، ٤٨٤ ٤ شخصاً من ٠٠٠ ٥٣ شخص. وتم تقديم ما مجموعه ٤٣١ ٢ إفادة طوعية وجرى عقد عدة جلسات استماع لكل متهم.

السامية في كولومبيا بهذه المبادرة ويرى أنها دعامة رئيسية تُكمل وتُحسن الإطار القضائي القائم، إذا تمت الموافقة عليها.

٤٣- ويكرر مكتب المفوضية السامية في كولومبيا تأكيد التحذير الذي قدمه بشأن زيادة أعمال العنف ضد العاملين في مجال إعادة الأراضي، ويحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لمنع هذا العنف ومعالجة الإفلات من العقاب. وبالرغم من أن القيود تعوق الالتزام بمنع العنف، يجب على الحكومة تعزيز هذا الالتزام في الحالات التي يتعرض فيها شخص أو مجموعة أشخاص إلى مخاطر حقيقية ووشيكة وتكون لدى الدولة إمكانيات معقولة لمنع المخاطر أو الحد منها. ويعرض مكتب المفوضية في كولومبيا تقديم الدعم والمساعدة لهذا الغرض.

٤٤- وترى المفوضة السامية أن أي صك جديد أو معدّل من صكوك العدالة الانتقالية يتطلب توافق آراء على أوسع نطاق، ومشاركة فعلية من جانب الضحايا ومنظماتهم، والامتثال للمعايير الدولية. ومن المهم بشكل خاص تعزيز مبدأ عدم التمييز بين الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات فادحة لحقوق الإنسان أو لانتهاك القانون الإنساني الدولي، بصرف النظر عن هوية الجناة (أعضاء جماعات مسلحة خارجة عن القانون أو عملاء للدولة)، وبصرف النظر عن المسؤولية الجنائية التي قد يتحملها الضحايا عن جرائم أخرى.

واو - صلات السياسيين بمنظمات شبه عسكرية - "*بارابوليتيكا*"

٤٥- في ١٤ آذار/مارس، انتخب الكولومبيون ١٠٢ من أعضاء مجلس النواب على المستوى الوطني و١٦٦ من ممثلي المناطق للدورة التشريعية ٢٠١٠-٢٠١٤. ويلاحظ مكتب المفوضية السامية في كولومبيا بقلق أن تأثير ما يُسمى "*بارابوليتيكا*"، أي صلات السياسيين بالمنظمات شبه العسكرية، لا يزال ماثلاً في مجلس النواب الجديد. ومن بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين البالغ عددهم ٢٦٨ هناك ١٣ نائباً أُعيد انتخابهم يخضعون للتحقيق من قِبل المحكمة العليا. وعلاوة على ذلك، وردت معلومات عن احتمال وجود "صلات سياسية" بين برلمانيين تم انتخابهم حديثاً وأشخاص متورطين في صلات السياسيين بمنظمات شبه عسكرية.

٤٦- وفي عام ٢٠١٠، أدانت المحكمة العليا ١٠ برلمانيين وحكمت ببراءة برلماني واحد. وكان أهم الأحكام الصادرة هو إدانة ألفارو غارسيا روميرو والحكم بسجنه ٤٠ عاماً بسبب صلاته بالجماعات شبه العسكرية ومشاركته غير المباشرة في سبع حالات قتل مقترنة بظروف مشددة للعقوبة وفي جرائم أخرى. والحكم الهام الآخر هو تبرئة كارلوس غارسيا أورخويللا

بسبب "عدم ثبوت الأدلة" بعد قضاء أكثر من عامين في السجن. وقررت المحكمة حفظ ١٢٠ قضية ضد برلمانيين حاليين وسابقين[١٤].

٤٧- وتظهر هذه الأحكام عزم المحكمة على محاربة الإفلات من العقاب. وكرر مكتب المفوضية السامية في كولومبيا تأكيد ضرورة مواصلة هذه الملاحقات القضائية، وكفالة المحاكمات العادلة عن طريق جملة أمور منها تقييد استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتعزيز الحق في الاستئناف وتطبيق مبدأ الأفضلية وفقاً للمعايير الدولية.

زاي - السلطة القضائية

٤٨- وضعت الحكومة المنتخبة حديثاً حداً للتوترات والمواجهات التي وقعت في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويسّر ذلك انتخاب مدع عام جديد في كانون الأول/ديسمبر بعد تعثر هذه المسألة لمدة ١٦ شهراً. كما أدى تحسن المناخ السياسي إلى تهيئة الظروف لإجراء مناقشات مفتوحة بشأن الإصلاحات القضائية.

٤٩- ويشدد مكتب المفوضية السامية في كولومبيا على ضرورة ألا تقتصر عملية الإصلاح على كفالة التمويل اللازم وإنشاء هيكل إداري مستقل لنظام القضاء، بل أن تمتد أيضاً إلى معالجة الأسباب الرئيسية للإفلات من العقاب. وتشمل هذه المسائل ضرورة توفير ما يلي: تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة، وبخاصة في المناطق الريفية وبالنسبة لمجموعات محددة؛ وإيجاد حل لمشكلة تراكم القضايا وتسريع المحاكمات الجارية؛ وكفالة توفير قضاة ومدعين عامين مؤهلين في جميع أنحاء البلاد وحمايتهم؛ واعتماد جزاءات ملائمة بحق المحامين والقضاة الفاسدين؛ ورسم استراتيجيات لمكتب المدعي العام ومنحه الموارد الكافية لتمكينه من التحقيق بصورة منهجية في انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم أيضاً كفالة أن يحمي القضاء حقوق الإنسان دون التفريط في أي من المكتسبات التي تحققت من قبيل الآلية الدستورية لحماية الحقوق *"الوصاية"*.

٥٠- وفي آذار/مارس، حذرت المحكمة العليا علناً من تهديد سلامة وأمن القضاة وأفراد أسرهم. واتخذت لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية[١٥] تدابير احترازية لحماية خمسة من القضاة (اثنان منهم انتهت فترة عملهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

---

(١٤) يخضع ٨٤ من هؤلاء النواب للتحقيق الأولي، ويخضع ١٣ للتحقيق، ويمثل ١٣ أمام المحكمة. وتعكف المحكمة على إعادة النظر في ١٠ قضايا لتحديد الولاية القضائية.

(١٥) سيزار خوليو فالنسيا كوبيتي، وماريا ديل روساريو غونساليس، وإيفان فالاسكيس (قاض مساعد)، يسيد راميريس، سيغيفريدو إسبينوسا (اتخذت التدابير في عام ٢٠١٠ بالنسبة للاثنين الأخيرين).

حاء – الاختفاء القسري

٥١- يرحب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا بموافقة مجلس النواب على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ويحث المكتب الحكومة على تسريع هذه العملية والاعتراف بالاختصاصات الإضافية للجنة المعنية بمسألة الاختفاء القسري، عملاً بالمادة ٣١ من الاتفاقية.

٥٢- واتضح حجم ظاهرة الاختفاء بعد تحديث سجل الأشخاص المختفين. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير عن ما مجموعه ٣١٠ ١٥ حالة اختفاء منها ٦٣٢ ١٢ حالة اختفاء قسري. ومن بين المختفين ٠٧٣ ٣ امرأة و٠٤٢ ٣ شخصاً أعمارهم دون العشرين[١٦]. وارتفع عدد حالات الاختفاء المسجلة بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً مقارنة بعام ٢٠٠٩.

٥٣- وعلاوة على ذلك، وبفضل جهود وحدة العدالة والسلم التابعة لمكتب المدعي العام، تم حتى تشرين الثاني/نوفمبر تسجيل ٣١٢ ٤ حالة اختفاء من ٦١٦ ٥١ جريمة يجري التحقيق بشأنها. ونتيجة لذلك، تم نبش ٠٣٧ ٣ قبراً عُثر فيها على ٦٧٨ ٣ جثة وتم التعرف على هوية ٣٢٣ ١ منها، وهناك ١١٦ جثة لم تُسلم بعد إلى ذوي الضحايا.

٥٤- وبالرغم من هذه الأرقام، فإن مستوى الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لا يزال مرتفعاً. وشرع مكتب المدعي العام في إجراء بعض التحقيقات التي تتقدم بشكل محدود بسبب الطابع المعقد لهذه الجرائم[١٧]. وفي هذا السياق، يعترف مكتب المفوضية بأهمية الحكم التاريخي الذي صدر في حزيران/يونيه بشأن حالات الاختفاء القسري عقب الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٨٥ في وزارة العدل[١٨]. وينبغي أن تسير الإجراءات المتعلقة بالحالات المتبقية في جو يسوده الأمن ويتسم باستقلال القضاء.

٥٥- واعتمد المدعي العام، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، اتفاقاً يتعلق بالبحث عن المفقودين واستخراج الجثث وتحديد هويات الضحايا. ولم يُتوصل إلى اتفاق بعد بشأن تسليم الجثث إلى الأسر، فهذه الإجراءات لا تزال تتم في إطار القضاء. ومن الضروري وضع آليات

---

(١٦) نظام المعلومات الخاص بالأشخاص المختفين والجثث.

(١٧) Colombia, Attorney General, 2009-2010 Informe Audiencia Pública de Rendición de Cuentas. See .http://fgn.fiscalia.gov.co:8080/Fiscalia/archivos/RendicionDeCuentas/audienciapublica2010.pdf

(١٨) العقيد المقاعد لويس ألفونسو بلاساس فيغا، حُكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاماً لمسؤوليته عن اختفاء ١١ شخصاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بعد قيام قوات الأمن باقتحام مبنى المحكمة العليا حيث كانت جماعة حرب العصابات م-١٩ تحتجز المئات من الرهائن. وتم استئناف هذا الحكم.

تمكّن من إصدار "إعلان فقدان" الشخص بدلاً من إجبار الأسر على إعلان "احتمال وفاته" بغية الحصول على الحماية والمساعدة من الدولة.

طاء – العنف الجنسي

٥٦- وفقاً لما ورد في التقارير السابقة، فإن نظم المعلومات الرسمية المتعلقة بحالات العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاع المسلح تعكس قلة التبليغ عن الحالات. فعلى سبيل المثال، أشار المدعي العام إلى أنه تم التبليغ، بموجب القانون ٩٧٥، عن ٤٢ حالة عنف جنسي مما مجموعه ٦١٦ ٥١ جريمة بدأ التحقيق فيها[١٩].

٥٧- ويؤكد ذلك الحاجة الماسة إلى تحسين الأوضاع بغية توفير بيئة من الأمن والثقة تمكن النساء من التبليغ عن تعرضهن للعنف الجنسي. ومن الضروري أيضاً تعزيز المعلومات في هذا المجال عن طريق الجمع بين السجلات القضائية والمعلومات الواردة من النظام الصحي وغير ذلك من الكيانات.

٥٨- وفي عام ٢٠١٠، تلقى مكتب المفوضية السامية في كولومبيا معلومات عن حالات عنف جنسي تعرضت لها فتيات ونساء شابات، ونُسبت تلك الأفعال إلى أفراد مسرحين من جماعات مسلحة في أنتيوكيا وكاوكا وقرطبة ونورتي دي سانتاندير.

٥٩- وتم التبليغ أيضاً عن حالات عنف جنسي نُسبت إلى أفراد قوات الأمن، وبخاصة الجيش، في أراوكا وكالداس وكاوكا وشوكو وميتا وفيتشادا. وكانت الفتيات هن الضحايا في غالبية هذه الحالات. ومقارنة بالعام السابق، كانت ردود أفعال قوات الأمن مناسبة حيال الحالات التي نُسبت إلى أفرادها، حيث بدأت التحقيقات في إطار نظام القضاء العادي.

٦٠- وكانت حالة العنف الجنسي الأكثر مأساوية هي تلك التي وقعت في أروكا في تشرين الأول/أكتوبر حيث يُزعم أن أحد العسكريين أقدم على اغتصاب فتاتين خلال أسبوعين، وقُتلت إحدى الفتاتين مع شقيقيها. ولم يقم الجيش أو المدعي العام برد فعل فوري إزاء حالة الاغتصاب الأولى، الشيء الذي يشير إلى إغفال من جانب الدولة إزاء قضية محددة، علاوة على الإشارة إلى أخطاء هيكلية في المؤسستين.

٦١- وفي تموز/يوليه، أصدر وزير الدفاع الأمر رقم ١١ لعام ٢٠١٠ الذي يهدف إلى منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ويعرب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا عن تقديره للجهود المبذولة، وإن كانت غير كافية، ويشدد على ضرورة وضع تدابير محددة بشأن انضباط العسكريين تشمل: مسؤولية القيادة؛ ونبذ الخرافات التي تحث على العنف

(١٩) تنظر وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب المدعي العام في ٨٢ قضية (تمت إدانة المتهمين في اثنين منها وتبرئة اثنين).

الجنسي؛ والتحقق من سوابق العسكريين؛ ووضع اتفاقات للتصدي الفوري؛ ووضع تدابير لحماية الضحايا؛ والتمكين من إجراء تحقيقات قضائية وتأديبية.

٦٢- ولم يحرز المدعي العام أي تقدم في التحقيقات بشأن العنف الجنسي. ووفقاً لاجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته منظمات غير حكومية ترصد الامتثال لأمر المحكمة الدستورية رقم ٠٩٢ لعام ٢٠٠٨، فقد صدرت خمس إدانات فقط من عيّنة شملت ٤٠ حالة، وأُحيلت اثنتان من الحالات إلى المحاكمة وهناك حالة بانتظار صدور حكم بشأنها[٢٠].

٦٣- وعلاوة على ذلك، فإن إشراف الادعاء العام على هذه الإجراءات القضائية ضعيف. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى قرار إعفاء سبعة من صغار ضباط الشرطة في تموز/يوليه بسبب اعتداءات جنسية وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كانت ضحيتها فتاة مشردة في الثالثة عشرة من عمرها في باركيه تيرثير ميلينيو في بوغوتا.

٦٤- وبحلول عام ٢٠١١ تكون قد مضت عشر سنوات على آخر زيارة قام بها إلى كولومبيا المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة. ويقترح مكتب المفوضة السامية في كولومبيا توجيه دعوة لزيارة كولومبيا إلى كل من المقرر الخاص والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة العنف الجنسي في أوقات النزاعات، بغية تقييم الامتثال للتوصيات التي قُدمت في عام ٢٠٠١ وتقديم توصيات جديدة تسهم في الإعمال التام لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

ياء - التمييز

٦٥- المنظمات المدافعة عن حقوق المعوقين لا تحصل على الدعم الكافي من السلطات ذات الصلة. كما أن كولومبيا ليست طرفاً في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، مع أن مجلس النواب قد أكمل العملية التشريعية المتعلقة بهذا الأمر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وقد أصدرت المحكمة الدستورية رأياً إيجابياً في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولا يزال التصديق على البروتوكول الاختياري معلقاً.

٦٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، لم تتخذ المحكمة الدستورية قراراً بشأن الأسس الموضوعية لدعوى تتعلق بحق المثليين في الزواج. ويعتقد مكتب المفوضية السامية في كولومبيا أن الاعتراف بهذا الحق للمثليين هو بمثابة تحقيق لأعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان، إذ إن جميع أنواع الزيجات والأسر جديرة بالحصول على الحماية من الدولة، وفقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز.

---

(٢٠) "تقرير الرصد الثالث المتعلق بأمر المحكمة رقم ٠٩٢ لعام ٢٠٠٨" (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، انظر الموقع www.dejusticia.org/interna.php?id_tipo_publicacion=2&id_publicacion=816.

٦٧- وأوردت المنظمات غير الحكومية الكولومبية معلومات عن التهديدات وعمليات القتل التي تعرضت لها ٥٠ من السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ولا يزال الإفلات من العقاب على هذه الجرائم سائداً. فعلى سبيل المثال، يجري التحقيق حالياً في ٢٩ قضية من ٩٩ قضية تم التبليغ عنها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأُحيلت قضية واحدة فقط إلى المحكمة[٢١].

٦٨- ويرحب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا بأن مجلس النواب يعكف على مناقشة مشروع قانون قُدم بشأن المعاقبة على التمييز العنصري.

كاف - السكان الأصليون والكولومبيون من أصول أفريقية

٦٩- لا تزال حقوق السكان الأصليين والكولومبيين من أصول أفريقية عُرضة لانتهاكات فادحة في سياق النزاع المسلح، ويؤدي وجود جماعات مسلحة في مناطق هذه المجموعات إلى تهديد حقوقها، ولا سيما الحق في الحياة والأرض والهوية الثقافية.

٧٠- وأدى ذلك إلى عمليات قتل وحالات اختفاء وسجن وتشريد بصورة انتقائية، وإلى هجمات عشوائية عن طريق استخدام الألغام المضادة للأفراد. ومن ضحايا هذه الاعتداءات النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي.

٧١- وتُنسب هذه الجرائم إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية وإلى جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة التي تم تسريح أفرادها. فعلى سبيل المثال، اتُهمت القوات المسلحة الثورية بقتل شابين من مجموعة أوا في باراكواس نارينو في حزيران/يونيه. وفي نيسان/أبريل، أقدم قتلة لا تُعرف هويتهم على قتل سبعة عمال مناجم كولومبيين من أصل أفريقي في سواريز، وكاوكا.

٧٢- وتُنسب الانتهاكات، بما فيها العنف الجنسي، إلى أفراد قوات الأمن. وقد تكون عمليات الترحيل القسري ناتجة عن عدم كفاية أو عدم ملاءمة تدابير حماية المدنيين خلال العمليات العسكرية، مثل عملية ترحيل ٣٠٠ من السكان الأصليين من جماعة إيبيرارا سيابيدارا في كانون الثاني/يناير من منطقتي أولايا هيريرا، ونارينو.

٧٣- ويعترف مكتب المفوضية السامية في كولومبيا بالجهود التي يبذلها القضاء للتصدي للانتهاكات ضد السكان الأصليين، مثل إدانة قتلة إدوين ليغارا والمذبحة التي راح

(٢١) المعلومات مقدمة من منظمة Colombia Diversa، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ضحيتها ١٢ من السكان الأصليين من جماعة أوا في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومع ذلك، يجب على الدولة تعزيز تدابير الحماية تفادياً لوقوع المزيد من عمليات القتل[٢٢].

٧٤- ولا بد من تحقيق تقدم فيما يتعلق بخطط حماية السكان الأصليين والكولومبيين من أصول أفريقية، والامتثال الصارم لأمري المحكمة الدستورية ٠٠٤ و٠٠٥ (٢٠٠٩). وبالرغم من التوصيات المتكررة التي قدمها مكتب المفوضية في كولومبيا، لم تُنفّذ أي خطة حماية حتى الآن.

٧٥- وتواجه وزارتا الداخلية والعدل تحديات كبيرة فيما يتعلق بتعزيز حق المجتمعات المحلية في مشاورتها والحصول على موافقتها المسبقة بحرية وعن علم. والتشريعات المحلية الحالية لا تحمي هذا الحق في حالة التنقيب عن المعادن، مع أن التعدين يشكل إحدى القوى المحركة للتنمية الاقتصادية في البلد. كما أن استمرار ضعف الدولة إزاء حماية الحقوق الجماعية يشكل مصدراً للقلق. وعلى سبيل المثال، استغرقت الدولة أكثر من عام لتنفيذ حكم المحكمة الذي يقضي بالوقف الفوري لأنشطة التعدين غير القانوني التي تؤدي إلى تدمير الأراضي الخاصة بجماعة ثاراغوثا في منطقتي بوينافتورى وفاليه ديل كاوكا. وعادة ما يُتجاهل وجود مجموعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصول أفريقية في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، كما أن أراضيهم لا تُمنح صفة الملكية الجماعية أو المحميات من أجل تفادي إعمال الحق في مشاورتهم. وفي حالات أخرى، تُجرى المشاورات مع أشخاص لا يعتبرون ممثلين شرعيين للجماعات المتضررة، ولا تُحترم عملية اتخاذ القرار داخل هذه الجماعات أو المجموعات الإثنية.

٧٦- وفي هذا السياق، من الضروري اعتماد تشريعات مناسبة وآلية للتنفيذ السليم يتم وضعهما بطريقة يشارك فيها السكان الأصليون ومجتمعات الكولومبيين من أصول أفريقية. ويعرض مكتب المفوضية السامية في كولومبيا تقديم الدعم والمشورة لإنجاز هذه العملية.

لام - القانون الإنساني الدولي

١- جماعات حرب العصابات

٧٧- تلقى مكتب المفوضية السامية في كولومبيا تقارير عن وقوع هجمات منهجية ضد السكان المدنيين نُسبت إلى القوات الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني، مثل ارتكاب

(٢٢) تناول البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان مقتل ٥١ من السكان الأصليين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر، ويشكل ذلك انخفاضاً بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. وذكرت المنظمة الوطنية الكولومبية للسكان الأصليين أن ١٢٢ من هؤلاء السكان تعرضوا للقتل في عام ٢٠١٠ (يشمل ذلك حالات لم يُبلغ عنها وسكان أصليين تم دفنهم دون تحديد هوياتهم)..

المذابح، وعمليات القتل الانتقائي، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، وتوجيه التهديدات. وفي العديد من الحالات، قامت هذه الجماعات المسلحة، وبخاصة القوات الثورية، بأعمال مباشرة ضد السكان المدنيين مستخدمة أسلحة محرمة وألغام مضادة للأفراد، وهاجمت مرافق وممتلكات مدنية. وسُجلت غالبية الانتهاكات في مناطق نائية من محافظات أنتيوكيا وأراوكا وكاكيتا وكاوكا وقرطبة وميتا ونارينو ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو.

٧٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر، صدر إعلان علني عن قائد في جيش التحرير الوطني هو نيكولاس رودريجيز بوتيستا "غابينو"، جاء فيه أن الجماعة ستراعي القانون الإنساني الدولي. وكان ذلك أول إعلان من هذا النوع يتلقاه مكتب المفوضية في كولومبيا من جانب جيش التحرير. ولا علم للمكتب بأي إعلان مشابه من القوات الثورية الكولومبية.

٧٩- ويلاحظ مكتب المفوضية السامية في كولومبيا باهتمام خاص انتهاك مبدأ التمييز بين الأهداف أثناء العمليات القتالية التي تخوضها جماعات حرب العصابات، ولا سيما القوات الثورية الكولومبية، مما تسبب في مقتل وإصابة العديد من المدنيين. وعلى سبيل المثال، شنت القوات الثورية العديد من الهجمات خلال العام في منطقتي توربيو وكاوكا أدت إلى قتل اثنين من المدنيين وجرح عشرين آخرين.

٨٠- وكان المدرسون أيضاً ضحية لهجمات وأعمال عنف خلال عام ٢٠١٠ على يد جماعات حرب العصابات[٢٣]. وعلى سبيل المثال، أقدم أفراد تم تعريفهم على أنهم أعضاء في جيش التحرير الوطني على قتل مدير مدرسة في كالداس.

٨١- ولا تزال الألغام المضادة للأفراد تلحق أضراراً كبيرة بالمدنيين بصورة عشوائية. وبالرغم من ذلك، فإن البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد سجل انخفاضاً بنسبة ٥١ في المائة في عدد الإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد مقارنة بعام ٢٠٠٩[٢٤].

٨٢- وشنت جماعات حرب العصابات هجمات تسببت في معاناة كان من الممكن تجنبها. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة تشير إلى أن القوات الثورية الكولومبية استخدمت متفجرات مملوءة بالمسامير والشظايا، ويُدعى أنها أعدمت رجل شرطة جريح أثناء هجوم استهدف شاحنة تابعة للشرطة الوطنية في إلدونسيو، كاكويتا.

٨٣- ولا تزال القوات الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني يمارسان أخذ الرهائن. فعلى سبيل المثال، تحتجز القوات الثورية المسؤول الحكومي لمنطقة أراوكيتا من شباط/فبراير

---

(٢٣) سجل البرنامج الرئاسي لحقوق الإنسان مقتل ٢٤ معلماً خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر، بزيادة بلغت ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩.

(٢٤) بلغ العدد الإجمالي ٧٥٨ خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر، وكان العدد هو ١ ٥٥٦ في عام ٢٠٠٩.

إلى أيار/مايو، كما اختطف جيش التحرير أربع من المدافعات عن حقوق الإنسان في تيوراما، نورتي دي سانتاندير، واحتجزهن لمدة أسبوعين في شهر تموز/يوليه.

٨٤- ولا يزال الأطفال والشباب يعانون من انتهاكات "منهجية وبصورة معتادة" على أيدي جماعات حرب العصابات[٢٥]. وعلى سبيل المثال، أرغمت القوات الثورية السكان المحليين في إحدى بلديات أنتيوكيا على حضور اجتماع نظمته لإحصاء الأطفال وتجنيد من هم فوق الثامنة. وفي كثير من الأحيان، لقي أطفال مجندون في الجماعات المسلحة حتفهم خلال مواجهات مسلحة وغيرها من العمليات، وكمثال على ذلك حالة طفل في الثانية عشرة قُتل بينما كان يضع عبوة متفجرة في إلشاركو، نارينو، ويزعم أنه من مجندي القوات الثورية الكولومبية.

٨٥- ويذكر مكتب المفوضية في كولومبيا بأن التمييز بين التجنيد القسري والتجنيد الطوعي للأطفال غير صالح من الناحية القانونية، وأن مفهوم "الاستخدام" ينبغي تفسيره، قدر الإمكان، بصورة أوسع. ويُطلب من الجماعات المسلحة غير المشروعة أن تتجنب، في جميع الحالات، تجنيد من هم دون الثامنة عشرة أو رفض تجنيدهم، وينبغي أن تتجنب استخدامهم في عمليات القتال أو الإسناد، كطباخين أو سعاة. وينبغي للدولة أن تعتبر الأطفال الذين تجندهم أو تستغلهم الجماعات المسلحة غير مشروعة بمثابة ضحايا.

٢- قوات الأمن

٨٦- لا يزال مكتب المفوضية السامية في كولومبيا يشير إلى وجود مرافق عسكرية قرب المناطق المدنية وحولها، بما في ذلك المنازل والمدارس، في عدة مناطق مثل ميتا وفاليه ديل كاوكا. وفي بعض الحالات، قُتل أو جُرح مدنيون خلال العمليات القتالية ضد قوات الأمن الموجودة قرب منشآت مدنية. وفي حالات أخرى، أقدمت جماعات حرب العصابات على زرع ألغام في المنشآت بعد مغادرة القوات العسكرية.

٨٧- ومن المسائل المثيرة للقلق أيضاً التقارير المتعددة التي وردت من مجتمعات محلية تعرضت لانتهاكات ارتكبها أفراد الجيش على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال، فإن عمليات "إحصاء" السكان وتصوير المشاركين في الاجتماعات التي تعقدها المجتمعات المحلية يعرض المدنيين للخطر. ووردت معلومات أيضاً عن ممارسة الوصم والضغوط على المدنيين لحثهم على العمل كمخبرين للجماعات المسلحة، وعن حالات احتجاز غير قانوني. وفي بعض هذه الحالات، تعرض الضحايا للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة، ولا يُطلق سراحهم إلا بعد توقيع إقرار بأنهم عوملوا معاملة كريمة.

---

(٢٥) تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/64/742-S/2010/181).

٨٨- وبالرغم من القوانين الوطنية والتوصيات الدولية، لا يزال مكتب المفوضية السامية في كولومبيا يتلقى معلومات عن قيام قوات الأمن باستخدام أطفال في العمليات الاستخبارية وفي العمليات العسكرية - المدنية.

٨٩- وأشار مكتب الأمم المتحدة في كولومبيا إلى ادعاءات وجود قبر جماعي يحوي ٢ ٠٠٠ جثة في منطقة لاماكارينا، ميتا. وبالرغم من عدم وجود دليل على هذا القبر الجماعي، فهناك ما لا يقل عن ٤٤٦ جثة مجهولة الهوية تم دفنها في مقبرة البلدية بعد ورود تقارير عن مقتلهم على أيدي رجال القوات المسلحة خلال عمليات قتالية جرت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠. وربما يكون ضعف الرقابة القضائية قد ساعد في إخفاء عمليات القتل خارج إطار القانون وفي وقوع انتهاكات خطيرة أخرى. وتوحي المعلومات الأولية باحتمال وجود حالات مشابهة أخرى. وحث مكتب المفوضية السامية في كولومبيا وزارة الدفاع على وضع سجل وطني يشمل أسماء قتلى المعارك، كما حث المدعي العام على توسيع نطاق التحقيقات ليشمل مقابر أخرى[٢٦].

٩٠- وخلال عام ٢٠١٠، لاحظ مكتب المفوضية السامية في كولومبيا وجود مخالفات وبعض الممارسات المخالفة للقانون أحياناً فيما يتعلق بعملية التجنيد؛ ويجب وضع حد لهذه الممارسات في أقرب وقت ممكن. ويحث المكتب على الإسراع بإنشاء آليات لتنظيم الخدمة العسكرية، بما في ذلك مسألة الاستنكاف الضميري من تأدية الخدمة العسكرية، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان.

ميم - التعذيب

٩١- لا يزال مكتب المفوضية السامية في كولومبيا يتلقى معلومات عن حالات تعذيب على أيدي قوات الأمن، ويشير المكتب بقلق بالغ إلى تكرار هذه الممارسات في مناطق مثل أنتيوكيا وأراوكا وكاكيتا وميتا وفاليه دي كاوكا وفيتشادا. وثمة قلق خاص إزاء الوضع في ميدايين حيث تعرض العديد من الأشخاص، بمن فيهم متهمون بارتكاب جرائم، للتعذيب وإساءة المعاملة. وتعرض العديد من الأشخاص للإيذاء البدني والنفسي بينما كانوا في عهدة الشرطة، وصاحب ذلك في بعض الأحيان إساءات عنصرية. وتشمل إساءة المعاملة اللكم والركل في مختلف أجزاء الجسم والضرب بالأسلحة، فضلاً عن الصدمات الكهربائية والحرق والرش بغاز الفلفل أو الخنف بأكياس بلاستيكية.

٩٢- والإجراءات التأديبية الحالية لأفراد قوات الأمن لا تبدو كافية فيما يتعلق بالتحقيق في هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها. وقلما تستكمل الإجراءات أو يُعاقب الجناة عندما يتولى

(٢٦) تقرير مكتب المفوضية السامية في كولومبيا عن مقبرة لاماكارينا، منطقة ميتا، ٢٠١٠.

مكتب النائب العام التحقيق في هذا النوع من الحالات[٢٧]. وتقع أخطاء مماثلة في التحقيقات التي يتولاها مكتب المدعي العام. وشرع مكتب المدعي العام في إجراء ٣٢ تحقيقاً تتعلق بالتعذيب خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠[٢٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنه قد شُرع في عمليات أخذ الاعترافات المتعلقة بـ ٥٤٣ جريمة تعذيب مما مجموعه ٦١٦ ٥١ جريمة بموجب القانون ٩٧٥. ولم تصدر أية إدانة حتى الآن بشأن هذه الجرائم.

٩٣- وتوخياً لتوفير المزيد من الحماية للمواطنين وتجنب تعرض الضحايا للخطر، يحث مكتب المفوضية السامية في كولومبيا الدولة على تصنيف أعمال التعذيب والتحقيق فيها والمعاقبة عليها كما ينبغي. وعلاوة على ذلك، يؤكد المكتب ضرورة التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

نون - التشريد القسري

٩٤- في عام ٢٠١٠، تلقى مكتب المفوضية السامية في كولومبيا معلومات عن قيام الجماعات المسلحة بتنفيذ عمليات تشريد جماعي وفردي. وبالرغم من أن عمليات التشريد كانت أقل مما شهدته الأعوام السابقة، فإن عدم كفاية التبليغ عنها شكّل مصدراً للقلق، وكان ذلك في بعض الأحيان بسبب امتناع المسؤولين عن تسجيل حالات التشريد، مثلما حدث في منطقة أراوكا.

٩٥- ويعرب مكتب المفوضية عن قلقه البالغ إزاء ارتفاع عدد حالات قتل المشردين. ووفقاً للنظام الوطني للمساعدة المتكاملة للمشردين، فقد قُتل ٤٩٩ ١ من المشردين خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٠[٢٩]. وحُثّت الحكومة على إنشاء وتنفيذ آليات وقائية لحماية حياة المشردين وسلامتهم البدنية.

٩٦- ومع أن التشريد يتم أساساً في المناطق الريفية التي توجد بها جماعات مسلحة خارجة عن القانون، فقد لاحظ مكتب المفوضية خلال عام ٢٠١٠ زيادة حالات النزوح فيما بين المناطق الحضرية. والحالات المثيرة للقلق بشكل خاص هي تلك التي شهدتها منطقتا ميدايين وقرطبة، حيث وقعت العديد من عمليات التشريد الجماعي بسبب النزاعات فيما بين الجماعة المسلحة التي تم تسريح أفرادها.

---

(٢٧) أصدر مكتب النائب العام ١٥ حكماً بشأن ممارسات تعذيب، وقضت ستة منها بفصل الموظفين المعنيين.

(٢٨) *Informe 2009-2010* (note 17).

(٢٩) "Informe del Gobierno a la Corte Constitucional en seguimiento a la Sentencia T-025 (2004)", July 2010.

سين – الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٧- حققت كولومبيا تقدماً فيما يتعلق بالتنمية البشرية بالرغم من النزاع المسلح الداخلي الذي طال أمده وارتفاع معدلات عدم المساواة[٣٠]. كما أن *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠* يضع كولومبيا في مرتبة متقدمة بين بلدان أمريكا اللاتينية في مجال التنمية البشرية[٣١]. ويتدنى هذا التصنيف عند النظر إلى عدم المساواة الذي يبلغ مستويات عالية في البلد. وكان معامل "جيني" بالنسبة لكولومبيا في عام ٢٠١٠ هو ٠,٥٨٥ حيث تم تصنيفها كواحدة من أكثر البلدان التي تعاني من عدم المساواة في العالم.

٩٨- ويبلغ معدل الفقر المدقع ١٦ في المائة، وهو الأعلى بين البلدان التي تشهد ارتفاعاً في معدلات التنمية البشرية، كما أن هذه النسبة أعلى في بعض المحافظات[٣٢]. وبالرغم من التقدم المحرز في مجال الخدمات الصحية، فإن التمتع التام بالحق في الصحة لا يزال محدوداً. ويعاني حوالي ١٧,٥ من السكان من مشكلة صحية واحدة خطيرة على الأقل[٣٣]، كما يعاني الفقراء، بمن فيهم سكان المناطق النائية والمشردون داخلياً والسكان الأصليون والكولومبيون من أصول أفريقية، من عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وسوء هذه الخدمات.

٩٩- ولا تزال هناك معدلات عالية للعمل في القطاع غير الرسمي[٣٤]، مما يسهم في عدم استقرار موارد دخل الأفراد وعدم حصولهم على الحماية التي توفرها خدمات الضمان الاجتماعي[٣٥]. وعلاوة على ذلك، أعربت منظمة العمل الدولية عن قلقها إزاء بعض الانتهاكات لحقوق العمل، مثل التشريع الذي يسمح بتفاوت الأجور بين الرجال والنساء، الأمر الذي يُعد انتهاكاً لمبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، فضلاً عن التمييز في الحصول على العمل على أساس العرق أو اللون أو الخلفية الاجتماعية[٣٦].

---

(٣٠) تتمتع كولومبيا بترتيب عال في مجال التنمية البشرية (٠,٦٨٩) وجاء ترتيبها ٧٩ من ١٦٩ بلداً. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠* (نيويورك، ٢٠١٠).

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) معدل العمل في القطاع غير الرسمي تجاوز نسبة ٥٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. المنهاج الكولومبي لحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، الاتحاد النقابي الوطني، *التقرير الوطني للعمل اللائق لعام ٢٠٠٩* (ميدايين، ٢٠١٠).

(٣٥) الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/C.12/COL/CO/5).

(٣٦) لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، تقرير مقدم إلى الدورة التاسعة والتسعين للمؤتمر الدولي للعمل، ٢٠١٠.

رابعاً – ملخص لأنشطة مكتب المفوضية السامية في كولومبيا

١٠٠- يواصل مكتب المفوضية في كولومبيا الاضطلاع بولايته المتمثلة في المراقبة وإسداء النصح والتعاون التقني والعمل على تعزيز حقوق الإنسان. وقام المكتب بمتابعة ٧٧١ من الشكاوى المقدمة بهذا الشأن التي بلغ مجموعها ٨٠٠ شكوى. كما اضطلع المكتب بما مجموعه ١٩٦ بعثة مراقبة استغرقت ٦٦٦ يوماً من العمل الميداني. وشارك في ٢ ٩٨٣ من الاجتماعات: ١ ٤٩٩ مع مؤسسات عامة، و٨٧٨ مع ممثلين عن المجتمع المدني، و٣٥٧ مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، و٢٤٩ مع ممثلين عن المجتمع الدولي.

١٠١- وأولى المكتب اهتماماً خاصاً للإجراءات القضائية، كتلك المتعلقة بالمذبحة التي تعرضت لها جماعة آوا في آب/أغسطس ٢٠٠٩، والقضية المتعلقة بمديرة سابقة للأمن الوطني، وحالات اختفاء قسري وقعت في عام ١٩٨٥ بعد أحداث وزارة العدل، وبعض حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

١٠٢- وقدم مكتب المفوضية السامية في كولومبيا المشورة خلال المناقشات التشريعية بشأن مشروع القانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي، ومشروع القانون المتعلق بإحياء ذكرى ضحايا الاختفاء القسري، وعملية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما شارك في اجتماع المائدة المستديرة بشأن ضمانات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعاون في وضع استراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وشارك في تقييم احتياجات وأولويات ديوان المظالم المدني. وبالإضافة إلى ذلك، عمل على تيسير تبادل الخبرات على المستوى الدولي، ووضع ضوابط لمراقبة دوائر الاستخبارات بصورة ديمقراطية.

١٠٣- وتم إطلاق مشروع، بالتعاون مع السكان الأصليين ومجتمعات الكولومبيين من أصول أفريقية، للمشاركة في صياغة صك يتعلق بحق هذه الجماعات في التشاور معها، ومشروع آخر مع وزارة الدفاع بغية رصد التدابير التي اعتُمدت للقضاء على الإعدامات خارج نطاق القضاء.

١٠٤- وشارك مكتب المفوضية في إحياء الذكرى الحادية والعشرين للأحداث المأساوية التي شهدتها وزارة العدل في عام ١٩٨٥، حيث تم للمرة الأولى تمثيل جميع الضحايا، ونظم احتفالات أخرى هامة بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

١٠٥- وفي عام ٢٠١٠، افتُتِح مكتبان فرعيان في باستو وفيلافيسنسيو.

١٠٦- وقام المكتب بتوزيع ٠٠٠ ٩٢ نسخة من مختلف المنشورات؛ وأصدر ٣٧ نشرة صحفية، وبدأ حملة تتعلق بالحق في الحياة وإعادة الأراضي تضمنت توجيه إعلان عن طريق المذياع تم بثه أكثر من ٠٠٠ ١ مرة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى كان هدفها تعزيز ونشر حقوق الإنسان.

خامساً – التوصيات

١٠٧- إن الإعمال التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا يحتم على الدولة والجماعات المسلحة غير المشروعة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وزيادة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم وعادل عن طريق الحوار والتفاوض.

١٠٨- وتكرر المفوضة السامية لحقوق الإنسان تأكيد جميع توصياتها السابقة التي لم تُنفّذ بعد أو تم تنفيذها بشكل جزئي وتحث المفوضة السامية الحكومة على تعزيز تنفيذ التوصيات الدولية التي قدمتها آليات عالمية معنية بالحماية من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. وتشجّع المفوضة السامية الدولة على إنشاء آلية فعالة لمتابعة التوصيات.

١٠٩- وبالإضافة إلى ذلك، توصي المفوضة السامية بما يلي:

(أ) تكرر مجدداً دعوة كافة الجماعات المسلحة إلى الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي والامتثال لأحكامه؛ وتطلب بإلحاح من الجماعات المسلحة غير المشروعة الإفراج فوراً ودون شروط عن جميع المختطفين، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح الأطفال المجندين في صفوفها، والكف عن استخدام الألغام المضادة للأفراد؛

(ب) تحث جميع السلطات ذات الصلة على كفالة تحقيق تقدم سريع بشأن التحقيق في الإعدامات خارج نطاق القضاء التي تُنسب إلى أفراد قوات الأمن وتقديم الجناة إلى العدالة:

'١' ينبغي للمدعي العام اتخاذ التدابير الضرورية وكفالة توفير الموظفين للتحقيق الفوري في جميع الادعاءات؛

'٢' ينبغي لسلطات القضاء العسكري إحالة القضايا التي تنظر فيها إلى نظام العدالة العادي، وإنشاء آلية لإعادة النظر بصورة مستقلة في القضايا وإحالة القضايا التي قرر قضاة المحاكم الجنائية العسكرية حفظها في الماضي دون التحقيق فيها بصورة كافية؛

'٣' ينبغي للقوات المسلحة ووزارة الدفاع اعتماد برامج فعالة لحماية العسكريين الذين يتعاونون مع نظام العدالة، ويتعين على هاتين الجهتين توجيه رسائل دعم واضحة لهؤلاء العسكريين؛

(ج) تكرر المفوضة السامية التأكيد لوزارة الدفاع والقوات المسلحة على ضرورة القيام، في أقرب وقت ممكن، بإصدار تعليمات مفصلة إلى أفرادهما بشأن التصرفات والإجراءات السليمة إزاء مسألة العنف الجنسي؛ وتطلب إلى المدعي العام

اعتماد سياسة للتحقيق بصورة منهجية في حالات العنف الجنسي وسرعة التحقيق في الحالات المزعومة؛

(د) تحث المفوضة السامية الحكومة والنائب العام ومجلس النواب على إنشاء آليات فعالة تكفل مراقبة دوائر الاستخبارات في إطار ديمقراطي، وإحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء مراكز لحماية البيانات تعتمد أفضل المعايير للمراقبة الداخلية، وإنشاء آلية لمراجعة ملفات الاستخبارات، كما تشدد على ضرورة إحراز تقدم في التحقيقات القضائية الرامية إلى معاقبة العقول المدبرة للجرائم التي يُزعم أن مرتكبيها من رجال وكالة الاستخبارات المدنية (إدارة الأمن الوطني)؛

(هـ) تحث المفوضة السامية الدولة على اتخاذ خطوات قوية لمحاربة الإفلات من العقاب، وتنفيذ إصلاحات قضائية عن طريق إجراء مناقشات تشاركية وشفافة تؤدي إلى إنشاء نظام عدالة يتسم بالسرعة والكفاءة والاستقلال والنزاهة؛

(و) تشجع على إجراء استعراض شامل لسياسات وبرامج الحماية التي اعتمدتها الحكومة والكيانات التابعة للدولة، وتدعو إلى اعتماد برنامج حماية شامل يرتبط بعملية إعادة الأراضي يشمل: تدابير الأمن العام؛ الدعم السياسي والتقني والمالي للمجتمعات المحلية والمزارعين ومنظمات الضحايا؛ والتقييم المشترك للمخاطر على المستوى المحلي، بمشاركة الكيانات التابعة وغير التابعة للدولة؛ واستطلاع سبل الحصول على دعم اجتماعي واسع النطاق لحماية هذا الحق؛

(ز) تحث الحكومة على بذل جهود أكبر لمحاربة الفساد والرضوخ للجماعات التي ظهرت بعد تسريح الجماعات شبه العسكرية على كافة المستويات، ولا سيما داخل قوات الأمن والسلطات المحلية وفي أوساط القضاة والمدعين العامين، وتشجع على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لحماية السكان من العنف الذي تمارسه تلك الجماعات، على أن يشمل ذلك التجاوب بفعالية مع التحذيرات التي يصدرها نظام الإنذار المبكر التابع لديوان المظالم الوطني؛

(ح) تدعو الشرطة الوطنية والسلطات القضائية، ولا سيما مكتب المدعي العام، إلى توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإحراز تقدم في التحقيقات بشأن عمليات القتل والتهديد التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ط) تكرر تأكيد أهمية القيام على وجه السرعة بإعداد وتنفيذ خطط لحماية السكان الأصليين والكولومبيين من أصول أفريقية، واعتماد تشريعات وعملية لكفالة حق أفراد هاتين المجموعتين في مشاورتهم والحصول على موافقتهم بصورة حرة ومسبقة ومستنيرة في جميع المسائل التي تؤثر في حياتهم وثقافتهم وأراضيهم؛

(ي) تكرر تأكيد أن على الحكومة إجراء تعديل على القانون رقم ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥ يتسم بالاتساق والشفافية والمشاركة؛ وتشجع مجلس النواب على اعتماد تشريعات لفائدة الضحايا، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة؛

(ك) تحث الحكومة على اعتماد التدابير الضرورية لجسر الفجوة وتقليص أوجه عدم المساواة بين الأقاليم والمجموعات الاجتماعية، التي أظهرها *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠*، كما تحثها على إحراز تقدم نحو الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

Annex

Illustrative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law

1. As a complement to the High Commissioner's report on the situation of human rights in Colombia, and by way of illustration, a number of cases of human rights violations and breaches of international humanitarian law that have come to the attention of the office in Colombia of the High Commissioner for Human Rights ("OHCHR-Colombia") during the reporting period are described below.

A. Human rights defenders

2. The following are illustrative cases of killings, kidnappings, threats, arbitrary detentions, NGO's offices break-ins, and information theft against human rights defenders, which have been attributed to members of illegal armed groups that emerged after the demobilization of paramilitary organisations, members of the Revolutionary Armed Forces of Colombia-People's Army (FARC-EP) and the National Liberation Army (ELN), as well as state agents. OHCHR-Colombia is especially concerned about the murder of leaders, peasant farmers and internally displaced persons involved in land restitution cases, particularly in the departments of Antioquia, Cauca and Sucre.

(a) In San Onofre (Sucre), on 18 May, Rogelio Martínez was murdered. Mr. Martínez, a member of the National Movement of Victims of State Crimes (MOVICE), Sucre section, was a leader of a group of families that returned to the "La Alemania" farm in 2007, and since 2009 entered the Ministry of Interior and Justice Protection Programme due to what the Police classified as "extraordinary risk".

(b) On 23 May, Alexander Quintero, who worked defending victims' rights of the Alto Naya massacre in 2001 and promoting processes of peaceful coexistence and articulation between Afro-descendent, indigenous and peasant farmer communities in Alto Naya, was killed in Santander de Quilichao (Cauca).

(c) On 10 August, Jair Murillo, leader of the Afro-Colombian organisation of internally displaced persons in Buenaventura, *Fundacion Integral del Pacifico Nariñense* (Integrated Foundation of the Pacific coast in Nariño), was murdered in Buenaventura (Valle del Cauca).

(d) On 19 September, Hernando Pérez, a peasant farmer who along with other leaders acted as liaison between peasant farmers and the Association of Victims for Restitution of Land and Assets (ASOVIRESTIBI) in Uraba (Antioquia) to promote claims for land stolen by paramilitary groups, was killed in Necoclí (Antioquia).

(e) In January, fictional pages appeared on Facebook accusing several human rights defenders and members of NGOs, as well as academics of the Antioquia University, of being sympathizers of FARC-EP.

(f) In September, a human rights defender was forced to leave Itagüí (Antioquia) after receiving threats from criminal groups when the NGO he worked with denounced the wave of violence being caused by confrontations between these groups in the city.

(g) On 8 July, four human rights defenders were kidnapped by members of the ELN in Teorama (Norte de Santander) and were released a few days later.

(h) On 17 June, in Arauca, several persons who had been detained on 15 June 2008 on charges of rebellion, terrorism and criminal association were released due to lack of evidence.

(i) In Sucre, a human rights defender detained in November 2008, remains in detention. He was accused of criminal association with paramilitary groups, although he himself had denounced these groups.

B. Intelligence services

3. Cases were reported of illegal wiretapping of emails, surveillance, information theft and harassment affecting members of different social and political organisations, allegedly conducted in some cases by members of state intelligence services. This conclusion was reached after a comprehensive analysis of different elements, which taken alone may seem irrelevant, such as the type of victim, the correlation between persons being investigated by the intelligence services and the Attorney General's Office, the connections between the victims and specific social organisations and with previously documented cases, the modus operandi or the correlation between the time and place of certain events.

(a) Pamphlets appeared in April and May containing threats against human rights organisations and other social organisations in several departments in Colombia. The information collected on the victims and the modus operandi suggest state intelligence personnel's participation in these acts.

(b) On 4 April, information was stolen from computers belonging to the Women's Pacific Route and the Corporation for Community Eco-Development (COMUNITAR) in Popayan (Cauca) during a break-in by unknown persons into their offices.

(c) On 19 July, several persons entered the home of a human rights defender in Medellín (Antioquia) and stole a computer hard disk containing reports and photographs of her activities. The victim is a member of an NGO that does social work and carries out educational activities in Commune 13 of Medellín.

(d) On 10 August, unidentified persons entered the office of the Meta Civic Committee for Human Rights in Villavicencio (Meta), and stole information on its activities.

C. Extrajudicial executions

4. In 2010 the drastic reduction in cases of so-called "false positives", where people previously being held by the Army are presented as killed in combat, was confirmed. OHCHR-Colombia however continued to receive information on some cases, which confirms the need to continue efforts to fully eradicate this practice as well as any other forms of extrajudicial execution.

(a) On 2 February, a soldier allegedly killed a presumed member of the FARC-EP that had been injured during a bomb strike in Chaparral (Tolima). The victim was reported as killed in combat.

(b) In Aipe (Huila), on 25 March, members of the Army Unified Action Groups for Personal Freedom (GAULA) assigned to the Army Ninth Brigade, allegedly killed a

presumed member of the FARC-EP, a minor, who had apparently been wounded earlier during a confrontation with the GAULA.

(c) On 7 July, two young men disappeared in Medellín (Antioquia) and were found dead the following day. According to information collected by OHCHR-Colombia, the victims had apparently been detained by National Police officers the night before and handed over to a criminal group.

(d) In Barbacoas (Nariño), on 12 September, National Police officers shot at a group of persons who ignored or did not hear their order to stop, killing one person and wounding seven others. The police agents apparently mistook them for members of a criminal group.

5. OHRHR-Colombia is monitoring the prosecution of several cases of extrajudicial executions in which the safety of the families of victims and the witnesses is a matter of concern.

(a) Reports conducted by the National Police found that at least eight of the mothers whose sons disappeared in Soacha (Cundinamarca) in 2008 and were subsequently reported by the Army as killed in combat in other municipalities around the country, were in situations they describe as "of extraordinary risk".

(b) In Antioquia, Bogotá and Valle del Cauca, among others, complaints were registered of intimidation and threats against witnesses for the Attorney General's Office or their families, in cases of alleged extrajudicial executions attributed to members of the Army.

D. Illegal armed groups that have emerged after the demobilization of paramilitary organisations.

6. It is a matter of concern the expansion and intensity of the acts of violence perpetrated against the population by illegal armed groups that emerged after demobilization of paramilitary organisations, as illustrated below:

(a) On 21 March, seven persons, including two children, were victims of a massacre committed in Puerto Libertador (Córdoba) as a consequence of a dispute between Los Urabeños, Los Rastrojos and Los Paisas. On the same day, members of the Águilas Negras allegedly committed a massacre in the same place, killing three boatmen.

(b) In El Charco (Nariño), on 1 October, alleged members of Los Rastrojos murdered five members of a family.

(c) On 21 March, a 17-year-old girl was killed in Puerto Libertador (Córdoba), presumably by members of Los Urabeños, after she refused to have sexual relations with the leader of the group in that area.

(d) In Medellín (Antioquia), on 2 April, a sicario murdered Diego Fernando Escobar Múnera, a judge of the Eighth Criminal Circuit of Medellín. The authorities attributed his death to members of an illegal armed group that emerged after the demobilization of paramilitary organisations.

(e) On 11 April, Yolanda Isabel Álvarez Ibáñez, governor of the La Esperanza indigenous cabildo, and her husband were murdered in Montelibano (Córdoba). Authorities have attributed this crime to members of Los Paisas. On 23 November, a 14-year-old boy was murdered in this same municipality, presumably by members of Los Urabeños.

(f) In Puerto Rico (Meta), on 12 August, members of the Popular Revolutionary Anti-Subversive Army of Colombia (ERPAC) allegedly murdered a 15-year-old girl, who received over 40 stab wounds.

(g) In April, Los Rastrojos allegedly recruited around 30 children for the ranks of the ELN in Puerto Berrío (Antioquia). In Caucasia (Antioquia), at least 13 children were allegedly recruited in February by Los Rastrojos, Los Paisas and Los Urabeños. In Granada (Meta), at least six children were recruited by the ERPAC.

7. Members of public security forces acted in collusion with some of these groups.

(a) Tarazá (Antioquia), a National Police sergeant was arrested in April while transporting weapons for Los Urabeños. He had served 23 years with the Police and was about to retire.

(b) In November, during operation "Nerón" in Montería (Córdoba), two National Police officers and three sub-officers were arrested on charges of collaborating with Los Paisas.

E. Sexual violence

8. The following cases illustrate how women and girls, and occasionally men, are victims of the sexual violence generated by all parties to the conflict, as well as by illegal armed groups that emerged after the demobilization of paramilitary organisations.

(a) On 16 March, a soldier from the Manosalva Batallion attempted to rape an Embera indigenous woman in Quibdó (Chocó).

(b) In May, in Medio Baudó (Chocó), a sub-officer of the Marine Infantry sexually abused a 13-year-old girl.

(c) In Cumaribo (Vichada), army soldiers allegedly tortured and repeatedly raped a man and a woman throughout the night on 29 July.

(d) In April, in Bello (Antioquia), several cases of sexual violence against girls attributed to members of a criminal group related to illegal armed groups that emerged after demobilization of paramilitary organizations operating in the municipality were reported.

(e) On 15 July, a man was raped by a group of FARC-EP guerrillas in El Bagre (Antioquia), when they found out that he was homosexual.

F. Discrimination

9. Acts of violence have been registered against lesbian, gay, bisexual and transgender persons (LGBT), such as the case of the transvestite who was beaten until he became unconscious by eight police agents in the Immediate Attention Centre (CAI) in Parque Bolívar, Medellín (Antioquia) on 8 May.

G. Indigenous peoples and Afro-Colombian communities

10. The rights of indigenous peoples and Afro-Colombian communities continue to be disproportionately affected by the internal armed conflict. In particular, their right to life and territorial and cultural rights are threatened by the presence of armed actors on their lands.

(a) On 21 January, two leaders of Los Manglares Community Council were murdered in López de Micay (Cauca), allegedly by members of the FARC-EP.

(b) In Puerto Libertador (Córdoba), on 4 January, a woman from the Zenú indigenous people was murdered, allegedly by members of Los Urabeños.

(c) On 27 June, an indigenous Awa was killed in Barbacoas (Nariño), allegedly by members of the FARC-EP.

(d) An indigenous person in the rural community of Los Chorros, Caloto (Cauca) died on 2 May, when a device launched by the FARC-EP exploded in an indiscriminate attack; moreover, several homes were damaged during the attack. A group of soldiers had allegedly taken refuge under the civilian homes when the attack began.

(e) In January, several Embera indigenous communities from Bajo Baudó (Chocó) were under confinement due to confrontations between the Army and the ELN. The Afro-Colombian communities of Juana Marcela and Carmelita in Medio San Juan (Chocó) were displaced in April after receiving threats from Los Rastrojos and Águilas Negras. In October, Afro-Colombian communities from the Berreberre River basin in Medio Baudó (Chocó) were under confinement due to armed action from the ELN and Los Rastrojos.

(f) In March, several indigenous children were recruited by the FARC-EP in Florida (Valle) and, on 9 April in El Carmen de Atrato (Chocó), the ELN attempted to recruit a group of indigenous children from the Abejero community.

11. OHCHR-Colombia has also received information regarding inadequate compliance with the right of communities to prior, free and informed consultation and consent in relation with the implementation of several projects in the departments of Cauca, Guajira, Norte de Santander and Tolima, among others.

(a) For the past three years, the community council of La Toma, municipality of Suárez (Cauca) has been requesting titles to the ancestral lands on which they have lived and worked since the XVII century. The state has ignored the presence of these Afro-Colombian communities and, without prior consultation, granted property deeds and mining permits to private persons outside the community.

(b) The land management plans are occasionally used as instruments to negate the presence of indigenous peoples. In other situations, however, the need for a prior consultation has been recognized to draft land management plans, as did the Territorial Planning Council of the municipality of Tibú (Norte de Santander) with the Bari indigenous people.

(c) In the case of the Mandé Norte mining project for exploration and exploitation of gold, copper and other minerals in Antioquia and Chocó, the Constitutional Court ruled that: i) the native groups affected by the project had not been consulted; ii) the community authorities and institutions representing the communities had not been taken into account; and iii) the community was not informed about the content of the Mandé Norte project.

H. International humanitarian law

1. Guerrilla groups

12. OHCHR-Colombia documented several massacres and selective killings attributed by authorities to members of guerrilla groups.

(a) Authorities attributed the murder of four persons who had been kidnapped on 30 March in Andes (Antioquia) to the FARC-EP.

(b) In Tarazá (Antioquia), on 3 May, members of the FARC-EP allegedly killed three persons, including a boy.

(c) In Argelia (Cauca), on 10 January, members of the FARC-EP stopped and detained an ambulance, killing a boy who had been injured by this same guerrilla group.

(d) On 25 March, members of the FARC-EP were attributed responsibility for the death of a 12-year-old boy on 25 March who was used as a "child-bomb" during an attack on a police station. Other nine civilians and three policemen were injured.

(e) In Pradera (Valle del Cauca), members of the FARC-EP were presumably responsible for the death on 1 May of a peasant farmer they accused of collaborating with the public security forces.

13. The FARC-EP continued to hold civilians and members of public security forces in cruel and inhuman conditions, in some cases for over 13 years, such as the Army sergeant Jose Libio Martínez, deprived of his freedom for reasons relating to the conflict from 21 December 1997. In 2010, guerrilla groups continued to take hostages.

(a) On 6 February, the Government Secretary of Araquita (Arauca) was taken hostage by members of the FARC-EP.

(b) In Tadó (Chocó) on 8 June, ELN guerrillas took three road workers hostages.

(c) In Puerto Rico (Meta), the FARC-EP allegedly took hostage a fisherman on 1 August, who remains missing.

14. OHCHR-Colombia also documented cases of threats by guerrilla groups.

(a) On 11 May the FARC-EP had allegedly threatened an indigenous leader in Buenaventura (Valle del Cauca).

(b) On 2 July, several public officials from Ituango (Antioquia) received threats allegedly from the FARC-EP.

15. Guerrilla groups continue to use antipersonnel mines and Antioquia is one of the departments that has been the most affected.

(a) In May the FARC-EP allegedly mined schools in Anorí (Antioquia).

(b) On 4 June, a woman and two girls were wounded by an antipersonnel mine in Sabanalarga (Antioquia), possibly planted by the FARC-EP.

(c) On 6 July, two indigenous children were injured by an antipersonnel mine in Tame (Arauca), allegedly placed by a guerrilla group.

(d) Authorities reported that on 10 September the FARC-EP had allegedly placed explosives in the body of one of the policemen killed during an attack on police stations in San Miguel (Putumayo).

16. OHCHR-Colombia also received complaints of recruitment of children by guerrilla groups in several departments, in particular Antioquia, Cauca and Chocó.

(a) In January, in Alto Baudó (Chocó), the ELN recruited three children, including two girls.

(b) In Jambaló (Cauca), eight children were recruited in February, allegedly by the FARC-EP.

(c) In February, the FARC-EP presumably attempted to recruit at least 19 boys and girls in Ituango (Antioquia).

17. OHCHR-Colombia registered several cases of terrorism attributed by authorities to the FARC-EP.

(a) The attacks in Pasto (Nariño) against the headquarters of the "U" political party on 25 May and in front of the office of the Administrative Department of Security (DAS) office on 8 September.

(b) The explosion of a car bomb in Bogota on 12 August, which injured nine persons.

(c) The explosion of a car bomb on 30 November in front of a police station in Vegalarga, municipality of Neiva (Huila), which caused the death of one civilian and damaged several homes.

(d) Other cases were attributed to the ELN, such as the gas cylinder filled with explosives that were detonated near the "Alejandro Humboldt" school in Fortul (Arauca), on 7 January.

18. Indiscriminate attacks were also registered, such as an attack with a cylinder bomb launched by the FARC-EP on 30 May in Sabanalarga (Antioquia), which damaged a school, and another attack by the FARC-EP on a passenger bus in Chigorodó (Antioquia) on 15 July.

2. Security forces

19. OHCHR-Colombia continued to observe the practice of placing military units in populated areas, very near to houses and other protected properties, such as schools.

(a) In January, soldiers of the "Cacique Nutibara" Infantry Battalion occupied a school in the rural community of Guaduas in Carmen de Atrato (Chocó).

(b) In May, OHCHR-Colombia received information about the month-long occupation of a community centre in the rural community of Silva, Buenaventura (Valle del Cauca), by the Marine Infantry.

(c) On 24 August a group of soldiers from the "Vencedores" Battalion occupied a school in Tuluá, Valle del Cauca.

(d) In Puerto Alvira, Mapiripán (Meta), a group of soldiers from the Army's Joaquín París Battalion camped close to the rectory and other civilian homes.

20. OHCHR-Colombia received information on cases of stigmatization and illegal detention by members of the Army against the civilian population.

(a) In Naín, Tierralta (Córdoba), soldiers from the XI Brigade allegedly intimidated the population on 13 January, accusing them of collaboration with guerrilla groups.

(b) In Puerto Rico (Meta), on 4 August, members of the Army allegedly detained a 12-year-old boy for two hours, accusing him of being a guerrilla and interrogating him on the whereabouts of the group in the area.

21. OHCHR-Colombia registered cases of armed confrontations between the Army and the FARC-EP, which caused harm to the civilian population in rural areas of the department of Cauca. Two such cases occurred in April and May, in Caloto and Toribío, where one woman died of a gunshot allegedly fired by a guerrilla and other woman was wounded by shrapnel from an explosive device allegedly launched by members of the Army.

I. Torture

22. Although the existing data does not appear to reflect either the magnitude or the true impact of this human rights violation, the following are illustrative cases:

(a) On 13 January, two police agents from the Belén station in Medellín (Antioquia) had allegedly beaten two young men and some of their friends and family members repeatedly while they were being searched by police on the street and subsequently at the Police station.

(b) On 21 February, during an operation in Mapiripán (Meta) to capture members of an illegal armed group that emerged after demobilization of paramilitary groups, members of the National Police allegedly detained illegally a person and tortured him physically and psychologically while insisting him to provide them with information on members of the group.

(c) In Araquita (Arauca), on 24 May, two young men were allegedly beaten while detained by police agents.

(d) The perception of impunity in cases of complaints of torture is evident in the words of a policy agent from Medellín, who responded to a victim who intended to accuse him of torture by saying that he had already been accused of "48 counts of torture and did not care about one more".

(e) On 28 November 2003, a peasant farmer was tortured in Ituango (Antioquia). Seven years later, the Procurator General dismissed five professional soldiers for a period of 15 years.

J. Forced displacement

23. During 2010, there were reports of cases of forced displacement, both individual and collective. It was a matter of concern the high rate of murders of displaced persons.

(a) In Valencia (Córdoba), on 17 February, "Los Urabeños" allegedly killed Teófilo Vidal Vidal. The victim had been working for the restitution of land taken by the Héroes de Tolová Bloc of the United Self-Defence Forces of Colombia (AUC) from internally displaced persons.

(b) On 24 November, Oscar Maussa was killed in San Juan Nepomuceno (Bolívar). He was forcibly displaced in 1997 by a paramilitary group in the village of Blanquicet, municipality of Turbo (Antioquia), along with 11 families belonging to the Agricultural Workers Cooperative of Blanquicet (COTRAGROBLAN). Mr. Maussa, had been granted precautionary protection measures by the Inter-American Commission on Human Rights in September 2006.

(c) On 15 August, members of Los Rastrojos allegedly killed a community leader in Medio Baudó (Chocó) and forcibly displaced 50 families.

(d) In Santa Bárbara (Nariño), on 2 October, Los Rastrojos allegedly caused the forced displacement of 40 families.